

الانقلاب يتسبب في إهدار 500 مليون جنيه في مشروعات قرى "الظهير الصحراوي"



الثلاثاء 24 مارس 2015 م

أصدر الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره المستمر بالمخالفات، والتي كان آخرها وجود مخالفات مالية وإدارية بمشروعات قرى "الظهير الصحراوي" قيمتها بنحو 500 مليون جنيهًا، وبحسب المتصدر اليوم، بعددتها الصادر اليوم الاثنين، أكد التقرير عدم الاستفادة من قرى "الظهير الصحراوي"، والتي تم تسليمها منذ عدة سنوات، والمنفذة بمعرفة شركتي المقاولون العرب والمقاولات المصرية، والتي بلغت تكاليف إنهاء أعمالها طبقاً للختاميات مبلغ 487 مليوناً و116 ألف جنيه و555 جنيهًا، حيث تكشف لدى مراجعة مستندات الجهاز التنفيذي لمشروعات تعمير جنوب الصعيد في الفترة من يوليو حتى أكتوبر 2014، وبفحص المستند رقم 252 في 14 سبتمبر 2014 لشركة المقاولون العرب بمبلغ 1804147.7 جنيهًا عن جملة أعمال قدرها 18201028.23 جنيهًا عن عملية إنشاء قرية وادى العرب، بأسوان، ظهير الصحراوي، وكذلك المستند رقم 251 في 14 سبتمبر بمبلغ 806710.8 جنيهًا عن جملة أعمال قدرها 8390996.2 جنيهًا من عملية إنشاء قرية أبوسمبل بأسوان.

ونتابع "المركزي للمحاسبات" تقريره، أنه بالرجوع لإدارة التخطيط بجهاز تعمير جنوب الصعيد، لمعرفة حالة القرى التي تم عمل ختاميات لها، وتم استلامها ولم يستفاد منها حتى تاريخه، تبين أن هناك قرى تم الانتهاء منها منذ عام 2011، وعددتها 58 قرية، حيث قامت شركة المقاولين العرب بالانتهاء من 34 قرية بقيمة ختامية قدرها 285922115 جنيهًا، أما شركة المقاولات المصرية سلمت 24 قرية بقيمة بلغت 201194440 جنيهًا، فيكون إجمالي قيمة الأعمال التي تم تسليمها لعدد 58 قرية 487116555 جنيهًا، الأمر الذي يقتضي معه ضرورة تشكيل لجنة لبحث أسباب عدم الاستفادة من تلك القرى، والتي صرفت عليها مبالغ ضخمة حتى تاريخه.

وأشار التقرير إلى عدم إعداد الدراسات الالزامية لإنشاء قرية كرم عمران بقنا، وأبوسمبل بأسوان، ضمن مشروع قرى الظهير الصحراوي، الأمر الذي أدى إلى إنشاء القرىتين في مخرات السيول وتحميل الموازنة العامة تكلفة إنشاء سدود الحماية، حيث بلغت قيمة تكلفة سدود الحماية للقرىتين مبلغ 5188900 5188900 جنيه، بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998.

وأوضح التقرير قيام منطقة أسوان، التابعة للجهاز التنفيذي لمشروعات تعمير جنوب الصعيد، بتنفيذ أعمال لعملية إنشاء 4 عمارات بقسم المعاقة بأسوان قبل تسليم العمل للمقاول، مما يخشى معه صورية الإسناد بالمخالفة لأحكام القانون رقم 89 لسنة 1998 ولائحة التنفيذية، الأمر الذي يقتضي معه بحث أسباب ذلك وإحالة الموضوع لجهات التحقيق لاعمال شؤونها. بالإضافة إلى استمرار قيام الجهاز التنفيذي لمشروعات تعمير جنوب الصعيد بصرف مستحقات ومستخلصات المقاولين والشركات المسندة إلى جانب تنفيذ العمليات عن طريق الجهاز التنفيذي دون سداد وتسوية مستحقات العمالة غير المنتظمة، التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة، بالمخالفة لأحكام قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 وقرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم 50 لسنة 2014، الأمر الذي يقتضي معه الالتزام بقانون العمل واتخاذ اللازم نحو تسوية مستحقات وحدة العمالة غير المنتظمة بوزارة القوى العاملة في حكومة الانقلاب.

